مداخلة

دور التعاون العربى فى تنمية القدرة التنافسية للمنشآت الإنتاجية والخدمية العربية *

إبراهيم العيسوى **

أولا - مستويات التنافسية

إن تنمية القدرة التنافسية للمنشآت الانتاجية والخدمية (اختصارا :المنشآت الاقتصادية) العربية يمكن أن تتم على واحد أو أكثر من المستويات الثلاثة التالية:

١- مستوى المنشأة: فالمنشآت الاقتصادية قد تتخذ من الاجراءات الادارية والتنظيمية والمالية والتكنولوجية ما قد يساعدها على الارتقاء بتصميم منتجاتها وتحسين جودتها وخفض تكلفتها وهو ما قد يمكنها فى نهاية المطاف من الصمود فى وجه المنافسة الاجنبية فى السوق الوطنية من جهة، والى النفاذ بنجاح الى الاسواق الخارجية من جهة اخرى. وعند هذا المستوى يمكن ان نتحدث عن تنافسية المنشآت (أو الشركات) سواء كانت تنتمى الى القطاع العام أم الى القطاع الخاص .

٢- مستوى الدولة: فالمنشآت الاقتصادية لا تعمل فى فراغ وانما تمارس نشاطاتها فى بيئة وطنية محددة (الدولة) وهذه البيئة الوطنية قد تكون معززة لتنافسية المنشآت أو معوقة لها . ومن ثم فإن أداء المنشآت يتحدد بطبيعة البيئة الوطنية التى تعمل فيها والتى تتحدد بدورها بظروف بعضها طبيعى (مثل وفرة او ندرة عوامل معينة ، والموقع

* قدمت هذه المداخلة فى الندوة التى عقدت فى بيروت فى ٢٠ أكتوبر ١٩٩٨ حول موضوع " القدرة التنافسية للمؤسسات الانتاجية والخدمية العربية " .

** مستشار بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة.

الجغرافى وحجم الدولة وعدد سكانها ... الخ)، وبعضها خاص بنوعية السياسات والتشريعات الاقتصادية والاجتماعية التى تضعها الدولة الوطنية ، وبطبيعة الدور الاقتصادى الذى تمارسه الدولة والذى يحدد علاقتها بالمنشآت الانتاجية والخدمية، وبمدى انفتاح الاقتصاد الوطنى على الاقتصاد العالمى . وعند هذا المستوى يمكن ان نتحدث عن **تنافسية البيئة الوطنية** او **تنافسية الامم** بمعنى قدرة البيئة الوطنية على دعم تنافسية المنشآت وتنميتها.

٣- **مستوى الاقليم** :فكثيرا ما يؤدى صغر حجم الدول ومن ثم صغر حجم أسواقها وضعف امكاناتها الى دخول الدول فى ترتيبات اقتصادية ثنائية او جماعية تؤمن إطارا إقليميا مشتركا لعمل المنشآت الاقتصادية فى هذه الدول ولتعزيز قدراتهاالتنافسية. فالاتجاه نحو تكوين تجمعات صار يمثل خط دفاع مهم للدول التى قبلت تحرير اقتصاداتها وفتح أسواقها أمام المنافسة الخارجية والتى لم يعد بمقدورها العمل من وراء سياج الحماية التجارية على المستوى الوطنى . وتقدم المادة (٢٤) من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) الاداة الملائمة للحماية وتعزيز القدرة التنافسية على المستوى الاقليمى وذلك بإنشاء مناطق للتجارة الحرة واتحادات جمركية تجيز الخروج على مبدأ تعميم معاملة الدولة الأكثر رعاية المنصوص عليه فى المادة الاولى من الجات . اذ ان إقامة مثل هذه التجمعات الاقليمية ينطوى على منح مزايا للدول الداخلة فى التجمع لا يجرى تعميمها على بقية الدول الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية. وعند هذا المستوى يمكن ان نتحدث عن تنافسية الإقليم، بمعنى مدى تعزيز البيئة الاقليمية لتنافسية المنشآت التى تعمل فيها وتنطلق منها الى الاسواق الخارجية . **وهنا يصبح الاقليم - لا القطر - هو قاعدة انطلاق المنشآت الى التنافسية** سواء مع المنتجات الأجنبية داخل الاقليم أم معها فى الأسواق الدولية .

والمستوى الثالث للتنافسية اى تنافسية الاقليم ،هو محل الاهتمام فى هذه المداخلة. وهدفنا هو البحث فى **التطبيقات المختلفة للتنافسية على الصعيد الاقليمى العربى**. أى اقتراح بعض اساليب واشكال التعاون الاقتصادى العربى التى يمكن ان تدعم القدرة التنافسية للمنشآت الاقتصادية العربية القائمة بالفعل او تشجع على قيام منشآت اقتصادية جديدة ذات قدرة تنافسية مرتفعة .

وتشتمل هذه الاساليب والاشكال للتعاون العربى على كل ما من شأنه:

١- خلق بيئة عربية مواتية للاستثمار المجزى والانتاج التنافسى على الصعيد الدولى .

٢- المساعدة على زيادة انتاجية عوامل الانتاج وتخفيض تكلفة الوحدة المنتجة وتحسين الجودة وزيادة كفاءة المنشآت بوجه عام .

٣- تحسين القدرة التفاوضية للمنشآت والحكومات إزاء الشركات متعدية الجنسية وحكومات الدول الرأسمالية المركزية.

ثانيا : دور التعاون العربى فى تدعيم التنافسية .

ويمكن ضرب عدد من الامثلة على اساليب واشكال التعاون العربى قد تساعد على تحقيق هذه الاغراض وذلك على النحو التالى :

١- التعاون فى مجال نشر المعرفة ودعم اتخاذ القرارات

ان المعرفة الدقيقة والشاملة هى أساس التوصل الى قرارات استثمارية وانتاجية وتسويقية سليمة، وفى هذا الصدد يمكن :

أ - التعاون العربى - او دعم واعادة توجيه ما هو قائم من تعاون عربى - فى **مجال توفير البيانات** عن الاقطار العربية بشكل **قابل للتوظيف** من جانب مديرى المنشآت العامة والخاصة وكذلك من جانب المستثمرين المحتملين الراغبين فى إقامة مشروعات جديدة. وهذا يقتضى التعاون فى سد أوجه نقص كثيرة فى النواحى الكمية والكيفية للبيانات وكذلك فى النواحى المتعلقة بسرعة وسهولة الحصول على البيانات . ويقتضى ذلك - بوجه خاص - توفير درجة عالية من **الدقة والتفصيل** فيما ينشر من بيانات عن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الوطن العربى ،تتجاوز كثيراما ينشر فى تقارير متاحة فى الوقت الحاضر مثل التقرير الاقتصادى العربى الموحد وتقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية والتى تنتمى بياناتها فى الغالب الى المستوى الاقتصادى الكلى والقطاعى . ويتضمن التعاون فى إقامة **قواعد معلومات عربية الكترونية** واتاحة فرص الوصول إليها من خلال الانترنت .

ب - التعاون فى مجال **دعم اتخاذ القرارات** اى فى مجال تقديم الاستشارات القانونية والفنية والاقتصادية بناء على دراسات تتم من **المنظور الاقليمى العربى** ومثل هذا الدعم

يمكن أن يشكل أحد مصادر المساندة الفنية للحكومات والاتحادات النوعية والغرف التجارية والصناعية والمشروعات العامة والخاصة وذلك بما يقدمه من مقترحات لتنسيق السياسات والتشريعات القطرية وتوصيات باستراتيجيات التفاوض مع المنظمات الدولية، وتصورات لمشروعات انتاجية وخدمية عربية ذات قدرة تنافسية مرتفعة .

٢- التعاون فى مجال إعادة رسم خريطة التخصص الصناعى وتوزيع الانشطة الاقتصادية

إن هيمنة المنظور القطرى على رسم السياسات التنموية فى الدول العربية قد أدت إلى غلبة عوامل التنافس على عوامل التكامل والتعاون بين الاقطار العربية مما يؤدى الى قيام منشآت انتاجية قطرية ذات قدرة محدودة على المنافسة سواء مع المنتجات الاجنبية داخل نفس القطر، أم مع المنشآت المناظرة على الصعيد العربى ام على مستوى الاسواق الدولية . وفى الوقت نفسه تتسابق الاقطار العربية على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والمال العربى من خلال ما تسنه من تشريعات وما تقدمه من حوافز وتسهيلات وجدوى ذلك السباق محدودة للغاية لضعف عوامل الجذب الاساسية فى كل قطر على حدة .

ولا مجال للتغلب على عوامل الضعف القائمة فى تنافسية المنشآت العربية بشكل جذرى، الا من **خلال تبنى منظور عربى للتنمية ومحاولة خلق إطار مشترك للتنمية العربية يؤدى الى إعادة تقسيم العمل الاقتصادى بين الاقطار العربية، ومن ثم إعادة رسم خريطة توزيع الصناعات على الصعيد العربى طبقا للمزايا النسبية فى الاقليم الاقتصادى العربى.** إن تقبل هذا المنظور التنموى العربى المشترك لتحسين تنافسية المنشآت الاقتصادية يمكن ان تترتب عليه عدة امور مهمة من بينها ما يلى:

أ- تشجيع اندماج وتكامل المنشآت الاقتصادية القطرية بما يؤدى الى قيام منشآت ذات قدرات كبيرة تمكنها من اغتنام وفورات الحجم الكبير (Economies of scale) فى حالة الاندماج اى الاندماج بين منشآت تمارس نفس النشاط أو وفورات النطاق الكبير (Economies of scope) فى حالة التكامل ،أى الاندماج بين منشآت ذات أنشطة متنوعة ومترابطة. واذا كانت اهمية مثل هذا الاندماج او التكامل واضحة فى حالة النشاط الصناعى، فإنها اكثر وضوحا فى حالة **المنشآت المالية القطرية** التى تعانى من صغر الحجم والامكانات بالقياس الى المنشآت المالية الدولية وبخاصة البنوك وشركات

التأمين وتزداد أهمية هذا الموضوع مع تتابع خطوات تنفيذ اتفاقية تحرير الخدمات المالية . ومن جهة اخرى ،فان الاندماج والتكامل بين المنشآت القطرية قد يساعد على سد الثغرة القائمة فى مجال البحث والتطوير حيث تعجز معظم المنشآت القطرية عن اقامة وحدات يعتد بها للبحث والتطوير .

ب- مراجعة النظام السائد للتخصص وتوزيع العمل داخل الصناعة الواحدة على الصعيد العربى. فكما أن اعتبارات الكفاءة قد أدت بالشركات الدولية الى توزيع عملياتها الانتاجية داخل الصناعة الواحدة على منشآت فى أقطار عديدة فإن درجة أعلى من الكفاءة الفنية والاقتصادية يمكن ان تتحقق اذا ما تم توخى المنظور الاقليمى العربى فى إعادة ترتيب اوضاع عدد من الصناعات المهمة . إن هذا قد يقتضى إعادة توطين بعض أقسام الصناعة الواحدة (أى نقلها من قطر عربى الى قطر آخر) كما أنه قد يقتضى توقف بعض المنشآت الصناعية فى بعض الاقطار وتوسعها فى أقطار أخرى .

٣- التعاون فى مجال تنسيق السياسات والتشريعات من منظور إقليمى عربى

من الواضح ان التعاون العربى الهادف الى رفع القدرة التنافسية للمنشآت الاقتصادية العربية، وما قد يقتضيه من إعادة رسم خريطة توزيع العمل الاقتصادية فيما بين الاقطار العربية ،سوف يتطلب تعديلات كثيرة فى البنى التشريعية والقانونية والسياسات الاقتصادية السارية حاليا والمنطلقة اصلا من منظور قطرى . والمنظور الاقليمى العربى للتنمية يعنى ما هو اكثر من تشجيع اقامة صناعة ما بأموال خليجية فى هذا القطر او ذاك، وانما القصد هو اقامة صناعات عربية تتوزع انشطتها على اقطار عربية متعددة وذلك لتعظيم الاستفادة من الامكانيات القطرية المتاحة من جهة وللاستفادة من مزايا التخصص الاكبر ومن مزايا السوق الاوسع من جهة اخرى . وجلى ان الانتقال من المنظور القطرى الى المنظور العربى سوف يقتضى **إزالة التنافسية بين التشريعات والسياسات والاجراءات القطرية**، ووضع بديل لها يهيئ الفرصة لاعادة تقسيم العمل بين الاقطار العربية. ويشمل ذلك السياسات والتشريعات والاجراءات المتعلقة بالضرائب وملكية الأصول والملكية الفكرية والمنافسة او الاحتكار ...الخ

٤- التعاون فى مجال تحسين البنية الأساسية الاقليمية

بديهى ان تحسين البنية الاساسية فى مجال النقل والاتصالات بين الدول العربية من العناصر المهمة فى تشجيع العمل المشترك الهادف الى رفع القدرة التنافسية للمنشآت الاقتصادية العربية .

واذا اخذنا بمفهوم واسع للبنية الاساسية الداعمة للقدرة التنافسية، فاننا يمكن ان ندرج هنا ايضا التعاون فى مجال تطوير التعليم والبحث العلمى والتطوير التكنولوجى. فمن المتفق عليه ان العنصر الحاكم فى تكوين المزايا التنافسية هو المعارف الجديدة والابتكارات التكنولوجية . ووضع الوطن العربى فى هذا المجال سئ للغاية، وذلك بالرغم مما تمتلكه من قدرات بشرية كبيرة، وبالرغم مما يحوزه كل قطر من أجهزة للبحث والتطوير. وليس من المتصور تحقيق أى إنجاز يعتد به فى مجال البحث والتطوير فى ظل التشتت الحالى للجهود العلمية والتكنولوجية، وفى ظل ضعف الاستثمارات القطرية فى هذا المجال. ان تجميع القدرات البشرية والامكانات المادية واستثمارها من منظور إقليمى عربى يمكن ان يشكل منطلقا جيدا لدعم القدرات التنافسية للمنشآت الاقتصادية العربية. ولكن ذلك يستوجب رسم سياسة تعليمية وعلمية وتكنولوجية عربية مشتركة وتبنيها من جانب الدول العربية اولا وقبل كل شئ .

٥- التعاون فى مجال خفض التكلفة ورفع الانتاجية

إن عدم التوصل الى تصور عربى مشترك للتخصص وتقسيم العمل بين الاقطار العربية، او عدم النجاح فى تنسيق السياسات والتشريعات القطرية من منظور إقليمى عربى، لا يعنى ان ابواب التعاون العربى الداعم لتنافسية المنشآت الاقتصادية قد سدت. فثمة طرق كثيرة يمكن السير فيها لتحسين التنافسية حتى مع بقاء الوضع الحالى للتخصص وتقسيم العمل، وحتى مع بقاء السياسات والتشريعات الحالية. ونذكر فيما يلى بعض الامثلة على هذه الطرق :

أ- بالنظر الى اعتماد الدول العربية على استيراد الكثير من مستلزمات الانتاج والاستهلاك من الخارج، فان ثمة مجالا للحصول على هذه المستلزمات بتكلفة أقل من خلال التعاون فى اقامة مؤسسات عامة اوخاصة او مشتركة للاستيراد الجماعى (Bulk Importation) لاحتياجات الدول العربية منها . ان ما يستتبع اقامة هذه المؤسسات من تحسين فى القدرة التفاوضية والحصول على شروط افضل ، سوف يؤدى الى

خفض تكلفة الانتاج بشكل مباشر(من خلال خفض تكلفة مستلزمات الانتاج المستوردة) وبشكل غيرمباشر(من خلال تخفيض الضغط على الاجور من جزاء الحد من نفقة استيراد مستلزمات الاستهلاك). ويناظر هذا الاسلوب ما تقوم به داخل القطر الواحد الاتحادات او التعاونيات من عمليات للشراء الجماعى (Bulk Purchasing) بالنيابة عن اعضائها .

ب - ثمة مجال لدعم القدرة التنافسية من خلال خفض تكلفة التمويل، وذلك بقيام **تعاون مصرفى عربى** فى مجال تمويل المشروعات الانتاجية والخدمية الكبيرة وكذلك فى مجال تمويل التجارة العربية البينية .

جـ- ومن مجالات التعاون العربى المعززة للتنافسية، التعاون فى مجال رفع انتاجية القوى العاملة من خلال الانشطة المشتركة **للتدريب واعادة التدريب** وما اليها من اساليب ترقية المهارات .

د- ان التنافسية يمكن ان تعزز من خلال قيام **مؤسسات عامة او خاصة او مشتركة للتسويق الجماعى** للمنتجات العربية فى الخارج. ويعنى ذلك انشاء مؤسسات كبيرة تقوم باعمال التجهيز والفرز والتعبئة والتغليف والتصدير للمنتجات القطرية الى الاسواق الدولية. وقد سمعنا مؤخرا عن شركات مصرية تسوق منتجاتها عن طريق شركات اسرائيلية متخصصة، وكان من الاجدر التعاون بين الاقطار العربية فى اقامة منشآت من هذا النوع تمتلك امكانيات فنية متقدمة لتجهيز المنتجات للتصدير، كما تمتلك امكانيات متقدمة لدراسة الاسواق الخارجية وتحديد المنافذ المتاحة، واقتراح التعديلات الفنية اللازمة على المنتجين القطريين من اجل توسيع فرص وصولهم الى هذه الاسواق .

٦- التعاون العربى فى مجال فتح الأسواق القطرية امام المنتجات العربية

والمقصود بذلك توسيع السوق امام المنتجين فى الاقطار العربية المختلفة واشتغالهم من منظور السوق الاقليمى الأوسع لا من منظور السوق القطرى الضيق. والسبل لذلك متعددة فهى تشمل الاتفاقات الثنائية والجماعية لتيسير المبادلات، أو إقامة مناطق للتجارة الحرة، او اقامة اتحادات جمركية، او إنشاء سوق عربية مشتركة. وفى هذا الاطار تأتى الاتفاقية العربية التى دخلت حيز التنفيذ فى اول يناير ١٩٩٨ والتى تهدف الى اقامة منطقة تجارة حرة عربية خلال عشر سنوات .

ولاشك فى ان توسيع السوق من خلال منطقة التجارة الحرة العربية يمكن ان يتيح بعض الفرص امام بعض المنشآت العربية القائمة لتحسين قدرتها التنافسية . فمن جهة أولى قد يساعد توسيع السوق المشروعات على الاستفادة من وفورات الحجم الكبير للإنتاج ويخفض بالتالى من تكلفة انتاجها، ويشد من ازرها فى مواجهة المنتجات الاجنبية فى السوق الاقليمى، وربما كذلك فى السوق الخارجى. ومن جهة ثانية ان ما تكفله منطقة التجارة الحرة من حماية نسبية للمنشآت العاملة فى نطاق الاقليم قد يوفر للصناعات الناشئة الفرصة للنضج وتنمية المزايا التنافسية. ومن المحتمل ايضا ان يؤدى توسيع السوق الى تشجيع قيام بعض المشروعات العربية الجديدة ذات الامكانيات الكبيرة للانتاج بتكلفة منخفضة، وذات القدرات العالية فى مجال البحث والتطوير فى مجال التدريب واعادة التدريب وغير ذلك مما يساعد على تبلور مزايا تنافسية كبيرة لهذه المشروعات

ولكن الآثار التنموية الايجابية لتوسيع السوق فى ظروف التخلف العربى قد تكون محدودة، ولاتدعو للتفاؤل كثيرا. فالخبرة التاريخية لا تشير الى وجود الكثير من المنشآت الكبيرة التى تضيق بالاسواق القطرية وتتحرق شوقا لفتح السوق الاقليمى من حولها. ولو كانت مثل هذه المنشآت موجودة بأعداد كبيرة فى الاقطار العربية لكانت قد بذلت من الضغوط لفتح الاسواق القطرية ما يحول دون بقاء اتفاقية السوق العربية المشتركة (١٩٥٧) فى الثلاجة لما يزيد عن اربعين عاما، وبقاء قرار إنشاء السوق العربية المشتركة (١٩٦٤) شبه فاقد للفاعلية لما يقرب من ثلاثة عقود ونصف .

اذن فالجهد الاكبر يجب أن يتجه الى تهيئة الظروف لقيام منشآت انتاجية وخدمية عربية كبيرة يعتبرتوفير السوق الكبير من متطلبات نجاحها. بعبارة اخرى فإن فرص النجاح لا تكمن فى توسيع فرص التبادل التجارى بين الاقطار العربية بقدر ما تكمن فى العمل الانتاجى المشترك بين الاقطار العربية، وفيما اشرنا اليه سلفا من اطار تنموىٍ عربى مشترك تتم فيه اعادة رسم خريطة الاقتصادات العربية والتوصل الى نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل فيما بينها .

ثالثا- ملاحظتان ختاميتان

وفى ختام هذه المداخلة ينبغى التأكيد على امرين :

الامـر الاول هو ان أطراف التعاون العربى الرامى الى تنمية القدرة التنافسية للمنشآت الاقتصادية العربية لا تنحصر فى الحكومات، وان كانت لاتستبعدها. فمجالات التعاون العربى واسعة ومتعددة ومستلزمات التعاون التنموى العربى من الضخامة بحيث يعجز طرف واحد عن تحملها .من هنا ينبغى توسيع الدائرة التقليدية للعمل العربى المشترك بحيث تتسع ايضا للمنشآت الاقتصادية العامة والخاصة ولمؤسسات رعاية المصالح القطاعية او الفئوية كالاتحادات المهنية والغرف الصناعية والتجارية وكذلك لمؤسسات المجتمع المدنى .

والأمرالثانى هو ان الكثير مما اشرنا اليه من صور التعاون ليس جديدا تماما بل يمكن العثور على اشكال منه هنا وهناك فى ارجاء الوطن العربى، كما يمكن ان نجد اجهزة ومؤسسات عاملة فى مجالات التعاون التى اقترحت هنا على سبيل المثال لا الحصر. فهناك الاجهزة والمنظمات المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية، وهناك مراكز ومعاهد عربية فى مجال الاحصاء والتخطيط والادارة ،وهناك مؤسسات كثيرة عاملة فى مجال التدريب وغير ذلك كثير.لذلك خلت المقترحات المقدمة فى هذه المداخلة من مقترحات بإنشاء مؤسسات او اجهزة جديدة وذلك باستثناء النشاطات الجديدة التى لا تمارسها مؤسسات قائمة مثل نشاط الاستيراد الجماعى ونشاط التسويق الجماعى . ولكن المشكلة فيما هو قائم من مؤسسات واجهزة للتعاون العربى الحكومى او الخاص هى ضعف الفاعلية المرتبط بضعف الامكانيات المالية احيانا، وبارتفاع التكاليف فى احيان اخرى، وبالقصور فى الادارة والتوجيه والاشراف المرتبط فى كثير من الاحيان بغياب سياسات واضحة ومحددة للعمل من المنظور الاقليمى العربى . ولذلك فان الجهد يجب ان ينصرف فى المقام الاول الى اعادة رسم السياسات الموجهة للمؤسسات القائمة فى مجال التعاون العربى، والتحديد الدقيق لرسالة كل مؤسسة، ثم الى النظر فى اعادة ترتيب اوضاع هذه المؤسسات، مع احتمال دمج او الغاء البعض منها لازالة التداخل فى الاختصاصات ولزيادة التنسيق فيما بينها .